E- ISSN : 2571-9742

تحديات التكامل الاقتصادي دراسة حالة الوطن العربي

محمد أمين سلامي

جامعة البليدة

moh44sellami@gmail.com

الملخص:

تتمركز هذه الدراسة حول موضوع تحديات تكامل اقتصادي والتي سنتعرض من خلاله دراسة حالة الوطن العربي، نتساءل هنا عن إمكانية التكامل الاقتصادي العربي الذي عرف تاريخ طويل في هذه الخطوة، أكثر من نصف قرن من محاولات العمل العربي الاقتصادي المشترك.

أظهرت أهم نتائج الدراسة أن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي تكتنفها العديد من التحديات، برغم من المقومات الكبيرة التي تمتلكها في هذا المجال . وفي الأخير قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، كان أهمها ضرورة العمل على نبذ الخلافات الناشئة بين الدول العربية، والتوجه نحو البناء الديمقراطي للمؤسسات، باعتبارها الطريق الصحيح للوصول إلى الاستقرار وصيانة المكاسب، مع ضرورة تبني استراتيجية عمل واضحة.

الكلمات الدالة:

التكامل الاقتصادي، الوطن العربي، الاقتصاد المشترك.

.Abstract:

This study focuses on the subject of the challenges of economic integration through which we will examine the situation of the Arab World. The question here is about the possibility of Arab economic integration, which has long been known in this step, more than half a century of Arab joint economic efforts.

The most important results of the study showed that the process of Arab economic integration is fraught with many challenges, despite the great advantages it possesses in this field.

Finally, the study presented a number of recommendations, the most important of which was the need to work towards eliminating the emerging differences among the Arab countries and to move towards democratic building of institutions as the right way to achieve stability and maintain the gains

.

Key words:

Economic integration, the Arab world.

لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات عميقة من خلال ما فرضته العولمة الاقتصادية من اعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي، من خلال بروز ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية، حيث أن التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية.ومن أجل بناء تكتلات اقتصادية بين الدول العربية فان الامر يتطلب اتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات الديمقراطية وتنويع قواعدها الانتاجية وتنمية الموارد البشرية وتكوين الكفاءات والمواهب والعمل على نبذ الخلافات الناشئة بين الدول الاعضاء.نحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية :ما مدى إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي عربي؟وعلى هذا الاساس قامت هذه الدراسة بالبحث في:

1. مراحل التكامل الاقتصادي.
2. تجربة الدول العربية في التكامل الاقتصادي.
3. العوائق التي حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
4. خبرة الدول الاوروبية في التكامل الاقتصادي.
5. مقومات التكامل الاقتصادي العربي.

أولا. مراحل التكامل الاقتصادي Stages of Economic Integrationيتحقق التكامل الاقتصادي من خلال المرور بستة مراحل متتالية، حيث يتم في كل مرحلة التخلص من عائق من عوائق التكامل الاقتصادي.

1. اتفاقية التجارة التفضيلية Preferential Trade Agreement (PTA) يعتبر هذا النوع من أضعف أشكال التكامل الاقتصادي وأول مراحله، حيث يتميز بفرض تعريفات جمركية منخفضة على واردات سلع دول الاعضاء (مثال: 1994 الكوميسا، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا.

–هذه الاتفاقية غير مسموح بها طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favoured Nation لمنظمة التجارة العالمية.

2. منطقة تجارة حرة Free Trade Area يتم انشاء منطقة تجارة حرة عند اتفاق عدد من الدول على إلغاء التعريفة الجمركية فيما بينهم بشكل كامل (مثال: أسيان، اتحاد دول جنوب شرق آسيا.

– تتبع دول الاعضاء في منطقة تجارة حرة مبدأ "قواعد المنشأ" لمنع دخول وخروج السلع من الدول ذات التعريفات الاقل نحو الدول ذات تعريفة جمركية أعلى.

3. اتحاد جمركي Customs Union ينشأ الاتحاد الجمركي عند اتفاق مجموعة من الدول عل إلغاء التعريفة الجمركية فيما بينها، مع توحيد تعريفة جمركية اتجاه باقي دول العالم(مثل: 2005 منطقة التجارة الحرة العربية.

4. سوق مشتركة Common Market بالإضافة الى الشروط الواجب توفرها في منطقة تجارة الحرة (حرية انتقال السلع) و اتحاد جمركي (توحيد تعريفة الجمركية اتجاه الغير) يتطلب انشاء سوق مشتركة حرية انتقال عوامل الانتاج، موارد بشرية و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء (مثال: معاهدة روما، مارس 1957م، سوق أوربية مشتركة.

5. الاتحاد النقدي Monetary Union يتطلب هذا الاتحاد بالإضافة إلى توفر الشروط السالفة الذكر، خلق عملة موحدة وإنشاء هيئة نقدية مركزية، فتكون للدول الاعضاء عملة وسياسة نقدية موحدة (مثال: 1999 اصدار عملة "اليورو" الخاصة بالاتحاد الاوروبي.

6. التكامل الاقتصادي الكامل Total Economic Integration يعتبر كآخر مراحل التكامل الاقتصادي، تقتضي هذه المرحلة توحيد السياسة النقدية و الضريبية والاجتماعية للدول الاعضاء، مع انشاء هيئة اقتصادية عليا مشتركة.

ثانيا. تجربة الدول العربية في التكامل الاقتصادي

يعتبر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 بشأن الاعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في دورته التاسعة والخمسون المنعقدة بمقر الامانة العامة للجامعة بالقاهرة في 17 فيفري 1997، من أهم خطوات العمل العربي المشترك، وقد سبق هذه الخطوة محاولات عديدة لتدعيم العلاقات والتكامل، خاصة في المجال الاقتصادي.

حيث بدأ العمل العربي الاقتصادي في منتصف القرن العشرون، وقد ارتبط ذلك العمل بقيام جامعة الدول العربية في 1944 باعتبارها أول تنظيم قومي وإقليمي عربي، ثم تشكيل اللجنة الاقتصادية الدائمة المنصوص عليها في المادة 4 من ميثاق جامعة الدول العربية عام 1945، مرورا إلى إنشاء معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي، سنة 1950 حيث نص في المادة الثانية منه على انشاء "مجلس اقتصادي" يتكون من وزراء الدول الاعضاء، من دون تحديد محتوى التعاون حيث ترك الامر مفتوح لتحديد ما تراه الحكومات مناسبا في مجال التعاون، في عام 1953 تم الاعلان عن اتفاقية "تسهيل

التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت" حيث نصت الاتفاقية على تخفيض في الرسوم الجمركية بنسبة (– 25٪)، و في عام 1954 تم انشاء "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية"

في عام 1964 تم توقيع اتفاقية السوق العربية المشتركة انضمت اليها اربعة دول مصر والاردن و العراق وسوريا سنة 1965، لتنظم بعدها كل من دولة اليمن وليبيا و مريتانيا، تضمنت الاتفاقية برنامج زمني يتم من خلاله تحرير تدريجي(– 10٪ سنويا) من قيمة الرسوم الجمركية.

إلا أنه يبقى مشروع السوق العربية المشتركة متعثرا في التطبيق لأسباب عديدة أهمها غياب الإرادة السياسية، بالرغم من أن المنظمة فتحت المجال أمام الدول الاطراف في انشاء تكتل إقليمي وأجازت في هذا الاطار اتخاذ اجراءات وسياسات تفضيلية داخل التكتل لمصلحة جميع الاطراف المشاركة فيه دون أطراف الاتفاقية الآخرين[1].

بطلب من بعض الدول العربية بإنشاء اتفاقية جديد للتكامل والتعاون الاقتصادي، تم تشكيل لجنة من الخبراء لتقييم التعاون الاقتصادي العربي ، حيث تم اعداد اتفاقية جديدة سنة 1981 وهي اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، تهدف الاتفاقية إلا إلغاء كافة الرسوم الجمركية على المواد الخام وكذا السلع الزراعية و الثرة الحيوانية، حيث تم التوقيع عليها من طرف 21 دولة عربية.

ثالثا. العوائق التي حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، يمكن تقسيم العوامل التي حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلى:

1. عوامل خارجية، تتمثل في:

أ. السوق الشرق الأوسطية: كان الهدف من إنشاء مشروع الشرق الاوسط الكبير استقطاب الدول العربية ونهب ثرواتها والسيطرة على منابع النفط في المنطقة العربية و تسويق مشوع التعاون الاقليمي المشترك لاستيعاب الكيان الصهيوني وتسليمه لزمام الامور والهيمنة على المنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

والمتفحص لهذا المشروع الصهيوني الامريكي يجد أنه يسعى إلى القضاء على الوحدة والهوية العربية الاسلامية التي مازالت قائمة الى وقتنا الحالي، لحساب هوية شرق أوسطية صهيونية المعالم.

ب. الشراكة الأورو متوسطية: بعد العديد من التحركات التي قامت بها دول الاتحاد الاوربي حول اعادة تقييم وتوجيه سياساتها تجاه دول الجوار، جاء انعقاد مؤتمر برشلونة يومي 27–28 نوفمبر 1995 للشراكة الاورو متوسطية شاركت فيه الدول العربية المتوسطية باستثناء ليبيا، حيث جاء في

ختام أعمال مؤتمر إعلان برشلونة مجموعة من الاهداف للشراكة الاورو متوسطية، أهما الشراكة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية .

ان تاريخ القوى الاستعمارية يشير إلى أن هذه الدول تسير دائما في اتجاه بوصلة مصالحها ولا شيء غير ذلك، فإن هذه الشراكة تحمل في طياتها العديد من التحديات أمام التكامل الاقتصادي العربي من جهة وكذا الهيمنة وسلب خيرات الدول العربية من جهة ثانية، وفيما يلي أهم نذكر أهم هذه التحديات:

–تعتبر الشراكة الاورو متوسطية شراكة غير متكافئة، تفتح الاسواق العربية على المنتجات الاوروبية أكثر مما تفتح أسواق الأوروبية على المنتجات العربية، خاصة وأن أحد أهداف الاتحاد الاوروبي من هذه الشراكة هو إعادة جزء من العمالة العربية المتواجدة في أوروبا إلى بلدانهم الأصلية، مما يزيد من حدة خطر البطالة في الدول العربية. (2)

–إن محاولة هيكلة اقتصاد الدول المعنية بالشراكة الاورو متوسطية وفقا لمتطلبات هذه الشراكة يقتضي جهدا كبيرا ومستمرا مما يقلل في الوقت نفسه من الحافز للانضمام إلى التكامل الاقتصادي العربي(3).

–يكيل الاتحاد الاوروبي بمكيالين، فبالنسبة للصادرات الأوروبية من السلع الصناعية يطلب الاتحاد الأوروبي من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية وغير جمركية، أما بالنسبة للصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية إليه فيضع أمامها العراقيل الكثيرة، حتى لا تدخل إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي . (4)

ت. قيام المنظمة العالمية للتجارة: في 15 ديسمبر 1993 اختتمت المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في اطار جولة الأورجواي والتي دامت 8 سنوات من 1986 إلى 1993، وتم الاعلان رسميا على تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في أفريل 1994 بمدينة مراكش بالمغرب(5).

إن الاندماج العربي في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري التي تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة، تكتنفه الكثير من التحديات التي تلزمها السعي لمواجهتها بالطرق التي تكفل تقليل الضرر على اقتصاداتها، وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي:

–الصعوبة الشديدة على الدول العربية في منافسة الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات والصناعة التي تستحوذ الدول الصناعية عليها، ومن ثم تصبح الدول العربية في موقف تنافسي جد ضعيف في مجال التجارة الدولية.

–الأثر السلبي لحماية حقوق الملكية الفكرية على اقتصاديات الدول النامية بالنسبة لتحول التكنلوجيا إليها، والاستفادة في هذا المجال ستكون للدول المتقدمة، كما أن حرية التجارة سيقابلها الكثير من الصناعات الناشئة في الدو النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الاسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة (6).

–الالغاء التدريجي للدعم المقدم للفلاحين وتحرير التجارة من المنتجات الزراعية، يزيد من أسعار الواردات الغذائية للدول العربية و بالتالي التأثير سلبا على موازين المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم.

–الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية قد يؤدي إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب، مما يزيد في تكاليف الانتاج .

2. .عوامل داخلية، تتمثل في:

أ. المعوقات الاقتصادية :

–تداخل الاهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية.

–تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، ودرجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادي.

–من بين التحديات التي تواجه الدول العربية هو اكتشاف اقتصاداتها على الخارج، فمن خلال الجدول رقم (2) يتضح مدى اعتماد الدول العربية الكبير على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد الدول العربية، فهي في أغلبها دول مصدرة للنفط، ومستورد لمختلف السلع والخدمات.

–هذه التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة، تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، هذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ويتم ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية (7).

ب. العوائق السياسية، نلخص فيما يلي:

–ضعف الارادة السياسية لعدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي أو إدراكها بسبب قلة المعلومات وعدم وضوحها، مما أدى إلى عدم اقتناع صناع القرار حول الجدوى من التكامل العربي.

–تفضيل العديد من الدول العربية الاتفاقيات الثنائية الخارجية على حساب التكامل العربي.

–تغليب المصالح الضيقة على المصالح العامة مما يجعل الغرب ينتهز هذه التناقضات بين الدول العربية ليتدخل في شؤونها بطرق مباشرة أو غير مباشرة للتقليل من قوتها والقضاء عل الصناعة بصفة عامة والصناعات الحربية بصفة خاصة إن وجدت، وهذا لحماية المصالح الغربية [8].

ت. المعوقات الاجتماعية:

–الاختلاف والتباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية من أهم وأقوى عقبات التكامل الاقتصادي، حيث نجد في الدول العربية دول فقيرة تعاني ويلات الفقر مثل موريتانيا ، اليمن على سبيل المثال، ودول عربية أخرى تعيش بحبوحة مالية واقتصادات قوية مثل دول الخليج.

ونظرا لتلك العوائق والاسباب لم تسفر المحاولات المتلاحقة في اطار جامعة الدول العربية على أية نتائج ملموسة على صعيد تطوير التكامل العربي، ويعود ذلك لعم توفر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة في تحقيق تكامل عربي اقتصادي، حيث اقتصر الامر على توقيع مراسيم ووثائق صماء تستهدف التكامل العربي .

رابعا. خبرة الدول الاوروبية في التكامل الاقتصادي، تعتبر عملية التكامل في اوروبا واحدة من أهم التطورات التي ميزة النصف الثاني للقرن العشرين حيث اعادة هذه العملية تركيب المنطقة اقتصاديا وسياسيا.

مرت عملية التكامل الاوروبي بعدت مراحل، مرورا بإعلان جورج مارشال (وزير خارجية الو.م.إ) عام 1947 عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لاعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، وقد أصفر ذلك على تكوين ما يسمى بالمنطقة الاوروبية للتعاون الاقتصادي[9].

–مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب، حيث قدم وزير خارجية فرنسا "روبرت شومان" خطته الداعية إلى وضع إنتاج الفحم والحديد الاوروبي تحت سلطة أوروبية مشتركة، بعد ذلك وافقت كل بلجيكا، فرنسا، المانيا، هولندا، لوكسمبورغ، إيطاليا وتم التوقيع على ما يسمى بـــــ اتفاقية الجماعة الأوروبية للحديد والصلبEuropean Coal And Steel Community

في 25 مارس 1957 بروما، انبثق عن " الجماعة الاوروبية للحديد والصلب" الجماعة الاقتصادية الاوروبية، حيث عرفت بـــ "اتفاقية روما" وهي عبارة عن اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية موحدة ويهدف إلى تحقيق المزيد من التقارب والاندماج [10]، لتتوسع المجموعة لا حقا ففي عام 1973 انضمت كل بريطانيا، الدانمارك، و ايرلندا، واليونان سنة 1981، واسبانيا والبرتغال في عام 1986، والنمسا و السويد، فنلندا في عام 1995، حيث وصل عدد الاعضاء في الاتحاد الاوروبي (15) دولة، بعد أن أصبحت المجموعة الاقتصادية الاوروبية اتحادا أوروبيا European Union وفقا لاتفاقية ماسترخت Treaty of Maastricht عام 1992.

ليشمل الاتحاد عشرة دول اضافية (مالطا، ولتوانيا، بولندا، قبرص، و التشيك، وجمهورية السلوفاك، وسلوفانيا، استونيا، ولاتفيا، وهنغاريا) بعد اتفاقية اليونان في 16 أفريل 2003، ثم توسع 2007 حيث انضمت كل من بلغاريا ورومانيا، وهكذا أصبح عدد الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي 27 دولة.

تم اصدار العملة الموحدة المتمثلة في اليورو ابتداء من 1جانفي 1999 الذي أصبح ينافس الدولار الامريكي في المعاملات الدولية[11].

خامسا. مقومات التكامل الاقتصادي العربي، تتوفر في الوطن العربي العديد من المقومات تمكنها من تحقيق تكامل اقتصادي لو أحسنت استغلالها، ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي:

1. .الموارد الطبيعية، تتمتع الدول العربية بمقومات طبيعية هائلة نذكرها فيما يلي :

–أراضي زراعية وغابات ومراع ، حيث تبلغ المساحة الاجمالية للدول العربية 1.344 مليار هكتار أي حوالي 9.6٪ من إجمالي مساحة اليابسة في العالم، بينما تقدر مساحة الأراضي المزروعة بحوالي 70.57 مليون هكتار، (ما نسبته 5.25٪ من المساحة الاجمالية للوطن العربي) في سنة 2014، وتحتل الأراضي المزروعة بصفة مستديمة 9.44 مليون هكتار (13.73٪ من المساحة المزروعة)،بينما الاراضي المزروعة بصفة موسمية 43.67 مليون هكتار وهو (ما نسبته 61.88٪ من المساحة المزروعة) منها 10.19 مليون هكتار مسقية و 33.50 مليونون هكتار مطرية أي بنسبة 69.84٪ من المساحة الزراعية الموسمية، بينما قدرة مساحة الأراضي الزراعية التي لم يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الانتاجية بـ 17.46 مليون هكتار، كما تقدر مساحة الغابات

E- ISSN : 2571-9742
DM

51.98مليون هكتار وتمثل 3.87٪ من المساحة الاجمالية للوطن العربي، وتقدر مساحة المراعي بحوالي 397 مليون هكتار سنة 2014 أي ما نسبته 29.54٪ من المساحة الكلية [12] .

–الانتاج الحيواني والسمكي، تملك الدول العربية ثروة حيوانية هائلة، أنظر الجدول رقم (4).

–على الصعيد الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي، فقد سجلة خلال عام 2015 زيادة طفيفة نسبتها 0.22٪ و 4٪ على التوالي. فيما يخص الدول العربية، فقد حققت خلال العام تسعة اكتشافات نفطية وثلاثة عشر اكتشاف غازي، وظلت مستحوذة على أكثر من 55٪ من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام و 27.6 بمائة من احتياطيات الغاز الطبيعي، ونحو 30.4٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات انتاج الغاز الطبيعي المسوق نحو 16.4٪ من الاجمالي العالمي. [13]

–تلعب التجارة الزراعية العربية البينية دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وقد شهدت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية زيادة في عام 2014 بنسبة 16.7 في المئة لتصل إلى 30.1 مليار دولار بعد أن كانت في عام 2013 حوالي 25.8 مليار دولار ، وتتصدر السعودية الدول العربية من حيث مساهمتها في إجمالي التجارة الزراعية البينية بنسبة 24.5٪، تليها لبنان بنسبة 21.8٪، ومصر بنسبة 12.3٪، والاردن بنسبة 10.7 بالمئة [14] .

2. .توفر المورد البشري، حيث بلغ إجمالي عدد السكان الدول العربية خلال سنة 2014 حوالي 391.04مليون نسمة ما يعادل 5.5٪ من عدد سكان العالم ،بينما بلغ عدد القوى العاملة الكلية سنة 2014 حوالي 127مليون نسمة منها 28.57 مليون نسمة تعمل في القطاع الزراعي [15].

3. اتساع السوق العربية، تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي وأهمية موقعه الجيو استراتيجي والجيو سياسي والتعداد الكبير للسكان الذي وصل إلى أكثر من 390 مليون مستهلك، وتعتبر السوق العربية عاملاً مساعداً لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة.

4. توفر رؤوس الاموال، توفر رؤوس الاموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول، حيث وصلت عوائد الصادرات النفطية العربية في عام 2014 إلى 325.4 مليار دولار أمريكي.[16] يضاف الى

E- ISSN : 2571-9742
DM

المقومات السابقة، ان الدول العربية تتكلم لغة واحدة ،ويدين معظمها بدين واحد هو الاسلام، وهذه المقومات كفيلة بتفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

في هذا الاطار سعينا من خلال دراستنا هذه إلى الإحاطة بجوانب التكامل الاقتصادي، مع الاشارة إلى مقومات و تحديات التي حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رغم سعي الدول العربية لتحقيق هذا التكامل من خلال إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعد محاولة جريئة لإحياء جهود التكامل العربي.وقد خلصنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

–ان التكتلات الاقتصادية ما هي إلا مسعى لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الاعضاء فيها، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي و تحسين قدرتها على المنافسة على المستوى الاقليمي والدولي.

–رغم اهمية المقومات الاقتصادية لنجاح اي تكامل، فان الارادة السياسية يظل لها الدور الحاسم في نجاح وديمومة أي تكامل اقتصادي.

–من أهم الاسباب التي أدت إلى فشل العديد من التجارب التكاملية في الدول العربية، اضافة إلى الاسباب المتعلقة بتخلف البنى التحتية التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي، هي الخلافات السياسية وعدم الاستقرار السياسي.

– يزخر الوطن العربي بالعديد من المقومات، تمكنه من التوجه نحو تكامل عربي اقتصادي.

التوصيات:

–لنجاح التكتلات الاقتصادية في الدول العربية وجب التوجه و الاتفاق حول المسائل السهلة التي لا تخلق خلافات كبيرة بين الاعضاء.

–التركيز عل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية خصوصية بالنسبة للتكتلات الاقتصادية الحديثة.

–العمل على نبذ الخلافات الناشئة بين الدول العربية، والتوجه تحو البناء الديمقراطي للمؤسسات، باعتبارها الطريق الصحيح للوصول إلى الاستقرار وصيانة المكاسب.

–الاستخدام الأمثل لما يملكه الوطن العربي من موارد، وتوزيع الاستثمارات فيما بين دوله وفقا للميزة التنافسية لكل دولة.

–زيادة حجم التجارة البينية بين دول الوطن العربي.

–من منطلق تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي، وجب على البلدان العربية أكثر من اي وقت مضى السعي قدما نحو بناء صرحها الاقتصادي، تفاديا من تداعيات التي قد تتعرض لها الاقتصاديات التي تعمل منفردة في جو تسوده التكتلات الاقليمية و الدولية.

جدول رقم (1): مراحل التكامل الاقتصادي.

	تخفيضات على التعريفات الجمركية	إسقاط التعريفات	تعريفة جمركية موحدة	حرية تحرك الموارد البشرية	عملة موحدة هيئة نقدية	سياسة نقدية وضريبية و
اتفاقية التجارة التفضيلية	✓					
منطقة تجارة حرة	✓	✓				
اتحاد جمركي	✓	✓	✓			
سوق مشتركة	✓	✓	✓	✓		
الاتحاد النقدي	✓	✓	✓	✓	✓	
التكامل الاقتصادي الكامل	✓	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة، 2016، ص501.

جدول رقم (3): عضوية الدول العربية في أهم التكتلات الاقتصادية

E- ISSN : 2571-9742
DM

الدولة	التكتلات الاقتصادية					
	منطقة التجارة الحرة العربية	منظمة التجارة العالمية	السوق المشتركة للشرق و الجنوب	مجلس التعاون لدول الخليج	اتفاقيات الشراكة مع	اتحاد دول المغرب العربي
الجزائر	✓				✓	✓
فلسطين	✓				✓	
تونس	✓				✓	✓
مصر	✓	✓	✓		✓	
المغرب	✓					✓
السودان	✓		✓			
العراق	✓					
ليبيا	✓		✓			✓
السعودية	✓			✓		
قطر	✓			✓		
البحرين	✓	✓		✓		
الكويت	✓			✓		
الامارات	✓			✓		
عمان	✓			✓		

لبنان	✓				✓	
اليمن	✓					
الاردن	✓	✓			✓	
سوريا	✓				✓	
جيبوتي		✓	✓			
موريتانيا		✓				✓
جزر القمر			✓			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: موقع جامعة الدول العربية: www.lasportal.org.

– موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية: www.gcc-sg.org، موقع مفوضية التحاد الأفريقي: www.au.int/ar.

– موقع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) www.ecowas.int

جدول رقم (4): الانتاج الحيواني للدول العربية، (الانتاج: ألف طن، الاعداد: ألف رأس).

	النوع	متوسط الفترة 2011-2007	2012	2013	2014
الأعداد	ابقار	**61793.40**	**54137.55**	**54267.43**	**54719.15**
	جاموس	**4273.09**	**4484.51**	**4243.70**	**4288.03**
	أغنام	**181459.32**	**176910.89**	**181319.75**	**184145.83**
	ماعز	**103345.20**	**88660.22**	**90113.14**	**91099.35**
	جمال	**15752.23**	**16112.61**	**16489.14**	**16563.83**
الانتاج	لحوم حمراء	**4758.09**	**3872.96**	**3938.25**	**4013.28**
	لحوم بيضاء	**3095.39**	**3901.62**	**4122.12**	**4150.78**
	البيض	**1532.45**	**1786.37**	**1805.79**	**1831.01**
	الأسماك	**4268.47**	**4294.77**	**4621.46**	**4587.39**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلد رقم 35، 2015، ص 87.

الإحالات:

[1]- سليمان المذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، مصر، 1999، ص.74

[2]- لطفي علي، رؤوس الاموال العربية وامكانيات قيام تكامل اقتصادي عربي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 1977، ص.10

[3]- المنذري سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، ط1، مصر، 1999، ص.229

[4]- المنذري سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص .228

[5]- Collection Guid Plus, L'Organisation Mondiale de Commerce, Alger : Edition M.L.P, 1998, p1.

[6]- ناصر مراد، دور الدولة في ظل العولمة، مجلة الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 07، الجزائر، 2002، ص.71

[7]- جمال عمورة، من أجل شراكة عربية أورو متوسطية دراسة تجارب بعض الدول العربية المتوسطية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص.158

[8]- مقراني الهاشمي، التكامل الاقتصادي العربي واقع وافاق، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 11، 1999، ص 93.

[9]- Fabrice Larat , Histoire politique de l'intégration européenne (1945 -2003) , Paris : la documentation française, 2003, p.24.

[10]- عماد محمد الليثي، التبادل الدولي– دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر–، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص150.

[11]- Carl Gaine,Intégration et Inégalités Régionales ,in:Economie Internationale, Paris: revue de CEPII, la documentation française ,n°99,2004,p.29.

[12]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلد رقم 35، 2015، ص ص 7،9.

[13]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة، 2016، ص .31

[14]- صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص .29

[15]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص، ص 2–5.

[16]- صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 6.